موقف العكبري من القراءات القرآنية في كتابه إملاء ما من به الرحمن

د/ عبد الله سرحان القرني

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد قيظ الله لكتابه الكريم علماء أفنوا حياتهم في دراسته، والنهل من معينه، فسطروا على الزمان علومًا، ظلت شاهدة على عنايتهم الفائقة بكتاب الله عز وجل، منهم الإمام أبوالبقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفي سنة 616هـ في كتابه الكثيرة المشهورة ومنها كتابه الموسوم بـ(التبيان في إعراب القرآن)، يعرض لأهم وجوه القراءات، ويعرب جميع آي القرآن، فهو مرجع في القراءات، كما أنه مرجع في الإعراب، وعمدة في توجيه القراءات: نحوا وصرفًا ولغة، عول عليه طلاب العلم، وجعلوه قبلة لهم في هذه المسائل، وقد نال شهرة واسعة، وقد فاتشته زمنا طويلا، ونظرت فيه مرات عديدة، فرأيت فيه من الإتقان والجودة ما أهله عندي لعدد من الدراسات الجيدة، وجملة من الأبحاث الصالحة، وقد دونت مجموعة من عناوين أبحاث متعلقة بهذا الكتاب المتقن، من بينها موضوع بحثي هذا:

«موقف العكبري من القراءات القرآنية في كتابه: التبيان في علوم القرآن»

حققه علي محمد البجاوي(1)، وقد كانت عناية مؤلفه بالقراءات إيرادًا وتوجيهًا ونقدًا حاضرة في هذا الكتاب، وتمثلت في أمور يمكن تناولها في المباحث الآتية :

---

(1) كانت له طبعات مستقلة سابقة، أو على هوامش كتب أخرى. ولكن لم تحقق. ومن أشهرها الطبعة المتداولة باسم «إملاء ما من به الرحمن في وجوه القراءات وإعراب القرآن» وقد علق عليها محقق الكتاب بقوله: «و لا ندري من جاءت هذه التسمية، فجميع النسخ الخطية، فجميع النسخ الخطية التي وقعت عليها، وكل الكتب التي ترجمت له لم تذكر هذه التسمية...» التبيان 1/ ح.

- أولاً: إيراد القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات.
- ثانيًا:توجيه القراءات إعراباً ولغة وصرفًا.
- ثالثًا: نقد بعض القراءات.
- رابعًا: موقفه من آراء المدرستين: البصرية، والكوفية في التوجيه.
- خامسًا : موقفه من آراء من سبقه من العلماء.
- سادسًا : آراؤه عند العلماء.
- الخاتمة – المراجع.

أولاً: إيراد القراءات المنقولة عن الأئمة الأثبات.

هكذا قال في مقدمة كتابه: «عن الأئمة الأثبات»(1)، وقد نقل القراءات القرآنية على الصور الآتية:

- حكاية القراءة غير منسوبة، وهو المنهج الذي سار عليه في كتابه من أوله إلى آخره، فقليلاً ما ينسب القراءة.

فعند تناول قراءة{تُرْجَعُونَ} في قوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ }(2)، قال: «... ويقرأ بفتح التاء على تسمية الفاعل وبضمها على ترك التسمية على أنه من رَجَعته أي: رَدَدْته، وهو متعد على هذا الوجه، ولولا ذلك لما بنى لما لم يسم فاعله، ويقرأ بالياء على الغيبة (3)»، وهكذا في الجزء الأكبر من الكتاب.

وبالرجوع إلى هذه القراءات نجد الآتي: «قرأ أبوعمرو: «{تَرْجِعُون}» بفتح التاء مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: "يَرْجِعُون" بياء الغيبة على الالتفاتِ...»(4)

وفي أحيان يشير إلى قراءة الجمهور، ويذكر القراءات الأخرى دون إشارة إلى أصحابها، فعند قراءة {وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ }(5)قال: " {وَلا تَيَمَّمُوا }، الجمهور على

---

(1) التبيان 1/ع

(2) البقرة من الآية 281

(3) التبيان 1/ 226

(4) إعراب القرآن لابن سيدة 2/ 71، والبحر المحيط 2/ 258، الدر المصون 1/ 1032.

(5) البقرة من الآية 267

تخفيف التاء، وماضيه تَيمم والأصل: تَتَيَمَّموا، فحذف التاء الثانية كما ذكر في قوله: {تَظَاهرون }(1)

ويقرأ بتشديد التاء وقبله ألف، وهو جمع بين ساكنين، وإنما سوغ ذلك المد الذي في الألف.

وقُرِيء بضم التاء وكسر الميم الأولى على أنه لم يَحذف شيئا، ووزنه تُفَعلوا"(2). وقد حكى قراءة الجمهور في مواضع كثيرة.

وربما نسب القراءة، وذلك قليل، فقد صرح بقراءة الحسن في مواضع منها قراءته (الشَّياطون) في قوله تعالى: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ} (3) فقال: " وقرأ الحسن (الشياطون)، وهو كالغلط، شبه فيه الياء قبل النون بياء جمع التصحيح "(4).

قراءة الحسن (أَجْمَعُون) من قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهَّ وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ }(5) صرح العكبري بقراءة الحسن قال: " وقرأ الحسن: {وَالْمَلائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُون} بالرفع وهو معطوف على موضع اسم الله؛لأنه في موضع رفع، لأن التقدير: أولئك عليهم أن يلعنهم الله ؛ لأنه مصدر أضيف إلى الفاعل"(6)

---

(1) البقرة من الآية 85

(2) التبيان 1/ 129، وانظر القراءات فيها في البحر المحيط 2/ 239، والدر المصون 1/ 988.

(3) البقرة من الآية 102

(4) التبيان 1/ 99

(5) البقرة الآية 161

(6) التبيان 1/ 132

كما صرح بقراءة الحسن في ﴿الإِنْجِيلَ﴾ من قوله تعالى: {نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ }(1)

قال العكبري: «وقرأ الحسن {الإِنْجِيلَ} بفتح الهمزة ولا يعرف له نظير ؛ إذ ليس في الكلام (أَفْعِيل) ؛ إلا أن الحسن ثقة فيجوز أن يكون سمعها»(2)

وممن نص على قراءته حمزة في قوله تعالى: {وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ }(3)، قال:- ناصا على صاحبها موجها لها -»: وقرأ حمزة {تَحْسَبَنَّ} بالتاء على الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم و {الَّذِينَ كَفَرُوا } المفعول الأول، وفي المفعول الثاني وجهان: أحدهما الجملة من أن وما عملت فيه،

والثاني: أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: ولا يحسبن إملاء الذين كفروا. وقوله: {أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ } بدل من المضاف المحذوف، والجملة سدت مسد المفعولين، والتقدير: ولا تحسبن أن إملاء الذين كفروا خير لأنفسهم"(4)

وكذا ورد ذكر ابن مُحيصن في قراءته {أَأَنْذَرْتَهُمْ}(5) بهمزة واحدة، وكذا ابن مسعود في قراءته {الْغَائِطِ }، بياء ساكنة من غير ألف(6).

---

(1) آل عمران الآية 3

(2) التبيان 1/ 236، والإنجيل: إفعيل من النجل وهوالأصل الذي يتفرع عنه غيره ومنه سمى الولد نجلا واستنجل الوادى إذا نز ماؤه.وقيل: هو من السعة م نقول هم نجلتا لإهاب إذا شققته ومنه عين نجلاء واسعة الشق فالإنجيل الذي هو كتاب عيسى تضمن سعة لمتكن لليهود.

(3) آل عمران آية 178

(4) التبيان 1/ 313

(5) البقرة آية 6، وانظر التبيا 1/ 21

(6) النساء من الآية 43، وانظر التبيان 1/ 360

وبهذا يتضح عدم عناية العكبري بنسبة القراءات، ومن نص على أسمائهم نزر قليل، فقد أغفل أسماء القراء عمومًا، وهذا أمر ظاهر في كتابه، والحق أنه ليس من لوازم هذا الكتاب أن يفصِّل في أسماء القراء الذين وردت قراءاتهم في هذا الكتاب، ولكنني لم أجد سبباً واضحا لذكر هؤلاء القراء الثلاثة الذين أشرت إليهم دون غيرهم، وكان الحسن أكثرهم دورانا في هذا الكتاب، ونص على حمزة وابن محيصن وابن مسعود في مواطن قليلة.

- لا يحدد مستوى القراءة في أغلب الكتاب، بل يوردها بلا ذكر لمرتبتها في مجمل الكتاب، إلا القراءات الشاذة فإنه نص عليها كثيرا، ففي قوله تعالى:

{يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ }(1)، الجمهور على فتح الياء والطاء وسكون الخاء وماضيه خَطِف، كقوله تعالى: {إلا مَنْ خَطِفَ الخَطْفَةَ }، قال: " وفيه قراءات شاذة:

- إحداها:كسر الطاء على أن ماضيه خَطَف بفتح الطاء.
- والثانية: بفتح الياء والخاء والطاء وتشديد الطاء، والأصل: يَخْتَطِف، فأبدل من التاء طاء وحركت بحركة التاء.
- والثالثة: كذلك إلا أنها بكسر الطاء على ما يستحقه في الأصل.
- والرابعة:كذلك إلا أنها بكسر الخاء أيضا على الإتباع.
- والخامسة: بكسر الياء إتباعا أيضا.
- والسادسة: بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء"(2).

---

(1) البقرة من الآية 10

(2) التبيان 1/ 37، والبحر المحيط 1/ 70، و الدر المصون 1/ 131.

وقد نقل أبوحيان هذه القراءات منسوبة، كما نقل عن بعضهم نقد بعضها قائلا:" قرأ مجاهد، وعلي بن الحسين، ويحيى بن زيد: يخطف بسكون الخاء وكسر الطاء، قال ابن مجاهد: وأظنه غلطاً واستدل على ذلك بأن أحداً لم يقرأ بالفتح إلا من خطف الخطفة. وقال الزمخشري: الفتح، يعني في المضارع أفصح، انتهي. والكسر في طاء الماضي لغة قريش، وهي أفصح، وبعض العرب يقول: خَطَف بفتح الطاء، يخطِف بالكسر. قال ابن عطية:ونسب المهدوي هذه القراءة إلى الحسن وأبي رجاء، وذلك وهم. وقرأ علي، وابن مسعود:{يَخْتَطِف}. وقرأ أُبي: يتخطف. وقرأ الحسن أيضاً:{يَخَطَّف}، بفتح الياء والخاء والطاء المشددة. وقرأ الحسن أيضاً، والجحدري، وابن أبي إسحاق:{يَخَطِّف}، بفتح الياء والخاء وتشديد الطاء المكسورة، وأصله يختطف. وقرأ الحسن أيضاً، وأبورجاء، وعاصم الجحدري، وقتادة: يَخِطِّف، بفتح الياء وكسر الخاء والطاء المشددة. وقرأ أيضاً الحسن، والأعمش:{يِخِطِّف}، بكسر الثلاثة وتشديد الطاء. وقرأ زيد بن علي:{يُخَطِّف}، بضم الياء وفتح الخاء وكسر الطاء المشددة من خَطَف: وهو تكثير مبالغة لا تعدية. وقرأ بعض أهل المدينة:{يَخْطِّف}، بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء المكسورة، والتحقيق أنه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكان، لأنه يؤدّي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما"(1)

ومما نص على شذوذه قراءة الفتح في نون (أَتَعِدَانِنِي) من قوله تعالى: {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ }(2)، قال العكبري:

---

(1) البحر المحيط 1/ 70.

(2) الأعراف من الآية 17

«{أَتَعِدَانِنِي} بكسر النون الأولى وقرىء بفتحها، وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين»(1).

كما نص على قراءة الشذوذ في قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الاهِلَّةِ} ، قال: «ويقرأ في الشذوذ بإدغام النون في اللام وحذف الهمزة والأصل: الأهلة فألقيت حركة الهمزة على اللام فتحركت، ثم حذفت همزة الوصل لتحرك اللام فصارت:(لَهِلَّة) فلما لقيت النون اللام قلبت النون لاما وأدغمت في اللام الأخرى ومثله: لَحْمَر في: الأحمر وهي لغة»(2).

- لم يأت على كل القراءات في كتابه هذا، فقد أهمل بعض القراءات القرآنية المشهورة والشاذة أيضًا.

فقد مر قريبا قوله تعالى: {وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ}، حيث قال العكبري: «{أَتَعِدانِنِي } بكسر النون الأولى،وقرىء بفتحها، وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين».

وإذا تتبعنا قراءات هذه الآية نجد الآتي: قوله: {أَتَعِدانِنِي } العامَّةُ على نونَيْن مكسورتَيْن: الأولى: للرفع ، والثانية: للوقاية، وهشام بالإِدغام، ونافع في روايةٍ بنونٍ واحدة. وهذه مُشَبَّهةٌ بقوله: {تَأْمُرُونِّيا أَعْبُدُ}(3). وقرأ الحسن وشيبة وأبوجعفر وعبد

---

(1) التبيان 1/ 1156

(2) التبيان 1/ 156

(3) قرأ الجمهور: تأمروني، بإدغام النون في نون الوقاية وسكون الياء؛ وفتحها ابن كثير. وقرأ ابن عامر: تأمرنني، بنونين على الأصل؛ ونافع: تأمرني،بنون واحدة مكسورة وفتح الياء. قال ابن عطية: وهذا على حذف النون الواحدة، وهي الموطئة لياء المتكلم، ولا يجوز حذف النون الأولى، وهو لحن، لأنها علامة رفع الفعل. انظر: البحر المحيط ، والحجة في القراءات السبع 1/ 311، والدر المصون 4974

الوارث عن أبي عمروٍ بفتح النونِ الأولى، كأنَّهم فَرُّوا مِنْ توالي مِثْلَيْنِ مكسورَيْن بعدهما ياءٌ.(1)، فالقول الذي ذكره أبوالبقاء هو الأخير، ولم يذكر القولين السابقين، واعتبر العكبري هذه اللغة شاذة في فتح نون الاثنين، وتعقبه السمين الحلبي في قوله هذا قائلاً: «وقال أبوالبقاء: «وهي لغةٌ شاذَّةٌ في فتح نون الاثنين» قلت: إنْ عَنَى نونَ الاثنين في الأسماءِ نحو قولِه:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ..... * ....

فليس هذا منه. وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً، وإنَّما الفتحُ هنا لِما ذكَرْتُ"(2)

وقول السمين: «لما ذكرت»؛ يعني: أن فتح النون فرارا من كثرة الكسرات.

---

(1) الدر المصون 5173، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر 700،

(2) الدر المصون 5173

- **ثانيًا: توجيه القراءات إعراباً ولغة وصرفًا.**

أولاً: التوجيه الإعرابي.

يعتبر هذا الكتاب مرجعًا مهمًا في هذا الباب، فقد ذكر العكبري تفصيلات كثيرة في توجيه القراءات المتواترة وكذا الشاذة، والتوجيه الإعرابي هو سر تأليف هذا الكتاب، ولم تسلم توجيهات العكبري من النقد، كما حظيت بقبول كبير عند المتأخرين، فقد تعقبه السمين الحلبي في عدد منها، كما وافقه واحتج له في عدد آخر منها، كما سيأتي في ختام هذا البحث إن شاء الله تعالى، ويمكن ضرب أمثلة لهذه التوجيهات على النحو الآتي:

أولاً: ما له وجه واحد فقط، أو ما ذكر له وجهًا واحدًا، كقوله: "قال تعالى: {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } (1)

قوله: {مِنْهَا جَمِيعًا } حال، أي: مجتمعين إما في زمن واحد، أو في أزمنة بحيث يشتركون في الهبوط"(2)

ثانيًا: ما ذكر له أكثر من وجه، وفيه:

أولاً: ما ذكر له وجهان:

قوله تعالى: {شَهْرُ رَمَضَانَ } في رفعه وجهان:

---

(1) البقرة الآية 38

(2) التبيان 1/ 54

أحدهما: هو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي شهر، يعني: الأيام المعدودات فعلى هذا يكون{الَّذِي أُنْزِلَ{نعتا للشهر أو لرمضان

والثاني: هو مبتدأ، ثم في الخبر وجهان:

أحدهما: الذي أنزل.

والثاني: أن الذي أنزل صفة، والخبر هو الجملة التيهي قوله: {فَمَنْ شَهِدَ }(1)

ومثله أيضًا، قوله: " {فَيُضَاعِفَهُ }(2) يقرأ بالرفع عطفا على يقرض، أو على الاستئناف أَي: فالله يضاعفه.

ويقرأ بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على مصدر يقرض في المعنى، ولا يصح ذلك إلا بإضمار أن، ليصير مصدرا معطوفاً على مصدر تقديره: من ذا الذي يكون منه قرض فمضاعفة من الله.

والوجه الثاني: أن يكون جواب الاستفهام على المعنى ؛ لأن المستفهم عنه وإن كان المقرض في اللفظ، فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قال: أيقرض الله أحد فيضاعفه، ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ ؛ لأن المستفهم عنه في اللفظ الْمُقْرِض لا القَرْض "(3).

---

(1) البقرة من الآية 185، وانظر كلام العكبري في التبيان 1/ 151

(2)البقرة من الآية 245.

(3) التبيان 1/ 194

ثانيًا: ما ذكر له ثلاثة أوجه:

" قوله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ} يقرأ بالجر، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه بدل من الذين.

والثاني: أنه بدل من الهاء والميم في عليهم.

والثالث: أنه صفة للذين "(1).

ومن ذلك (ما) في قوله تعالى:{فَلَمَّا أَضَاءَتْ}(2) قال: "قوله تعالى {فَلَمَّا أَضَاءَتْ}... وفي ما ثلاثة أوجه:

أحدها: هي بمعنى الذي.

والثاني: هي نكرة موصوفة أي مكانا حوله.

والثالث: هي زائدة»(3)

ثالثًا: ما فيه أربعة أوجه:

ذكر من ذلك موضع (ك) في (كما) من قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }(4).

«وفي موضع الكاف أربعة أوجه:

---

(1) التبيان 1/ 9

(2) البقرة من الآية 17

(3) التبيان 1/ 33

(4) سبقت.

أحدها: هي في موضع نصب صفة للكتب، أي: كتبا كما كتب ف(ما) على هذا الوجه مصدرية.

والثاني: أنه صفة الصوم أي صوما مثل ما كتب فـ(ما) على هذا بمعنى: الذي، أي صوما مماثلا للصوم المكتوب على من قبلكم و (صوم) هنا مصدر مؤكد في المعنى، لأن الصيام بمعنى أن تصوموا صوما.

والثالث: أن تكون الكاف في موضع حال من الصيام، أي مشبها للذي كتب على من قبلكم.

والرابع: أن يكون في موضع رفع صفة للصيام"(1).

رابعًا: ما ذكر له خمسة أوجه:

«{الْأَوْلَيَانِ}(2)، يقرأ بالألف على تثنية أولى

وفي رفعه خمسة أوجه:

أحدها: هو خبر مبتدأ محذوف،أي: هما الأوليان.

والثاني: هو مبتدأ وخبره آخران وقد ذكر.

والثالث: هو فاعل استحق، وقد ذكر أيضا.

والرابع: هو بدل من الضمير في يقومان.

---

(1) التبيان 1/ 148

(2) المائدة 107

والخامس: أن يكون صفة{آخَرَانِ}لأنه وإن كـان نكـرة فقـد وصـف و{الأوليـان{لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما، وهذا محكي عن الأخفش»(1).

خامسًا: ما ذكر له ستة أوجه:

ذكر ذلك في خبر هي في قوله تعـالى:{قُـلْ مَـنْ حَـرَّمَ زِينَـةَ اللهِّ الَّتِـي أَخْـرَجَ لِعِبَـادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الـدُّنْيَا خَالِصَـةً يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ كَـذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}(2)

«قوله تعالى {قُلْ هِيَ } هي مبتدأ، وفي الخبر ستة أوجه:

أحدها: {خَالِصَةٌ } على قراءة من رفع، فعلى هذا تكون اللام متعلقة بخالصـة،أي: هي خالصة لمن آمن في الدنيا و {يَوْمَ الْقِيَامَةِ } ظرف لخالصة، ولم يمتنع تعلق الظـرفين بها ؛ لأن اللام للتبيين، ويوم ظرف محض و {في } متعلقة{آمَنُو}

والثاني: أن يكون الخبر للذين، وخالصة خبر ثان وفي متعلقة {آمَنُوا}

والثالث: أن يكون الخبر للذين وفي الحياة الدنيا معمول الظرف الذي هو الـلام أي يستقر للذين امنوا في الحياة الدنيا وخالصة خبر ثان.

والرابع: أن يكون الخبر في (الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، و(لِلَّذِينَ) متعلقة بخالصة.

والخامس: أن تكون اللام حالا من الظرف الذي بعدها على قول الأخفش.

---

(1) التبيان 1/ 469

(2) الأعراف الآية 32

والسادس: أن تكون (خَالِصَةً)نصبا على الحال على قراءة من نصب، والعامل فيها (لِلَّذِينَ) أو في (الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)،إذا جعلته خبرا أو حالا، والتقدير: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة، أي: إن الزينة يشاركون فيها في الدنيا وتخلص لهم في الآخرة»(1)

سادسًا: ما ذكر له سبعة أوجه:

ذكر هذه الأوجه في متعلق الحياة الدنيا في قوله تعالى: {وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} (2)، قال: "وفيما يتعلق به في الحياة الدنيا سبعة أوجه:

الأول: أن تتعلق بـ{اتَّخَذْتُمْ} إذا جعلت{ما{كافة لا على الوجهين الآخرين ؛ لئلا يؤدي إلى الفصل بين الموصول وما في الصلة بالخبر.

والثاني: أن يتعلق بنفس {مَوَدَّةَ} ؛ إذا لم تجعل{ بَيْنَ}صفة لها ؛ لأن المصدر إذا وصف لا يعمل.

والثالث: أن تعلقه بنفس {بَيْنِكُمْ } لأن معناه: اجتماعكم أو وصلكم.

والرابع: أن تجعله صفة ثانية {مَوَدَّةَ} إذا نونتها وجعلت بينكم صفة.

والخامس: أن تعلقها {مَوَدَّةَ} وتجعل { بَيْنِكُمْ}ظرف مكان فيعمل مودة فيهما.

والسادس: أن تجعله حالا من الضمير في {بَيْنِكُمْ } إذا جعلته وصفا لمودة.

---

(1) التبيان 1/ 564

(2) العنكبوت من الآية 25

والسابع: أن تجعله حالا من {بَيْنِكُمْ } لتعرفه بالإضافة.

وأجاز قوم منهم أن تتعلق في {مَوَدَّةَ } ، وإن كان بينكم صفة لأن الظروف يتسع فيها بخلاف المفعول به"(1).

هذه أقصى الأوجه في مسائل توجيه القراءات القرآنية من الناحية الإعرابية، وقد كان الكتاب زاخرًا بمسائل التوجيهات النحوية كما أسلفت، وهو مقصود المؤلف الأساسي.

ثانيًا: التوجيه اللُّغَوي.

حفل الكتاب بكثير من اللغات التي احتج بها العكبري للقراءات، ومن هذه اللغات:

"قوله تعالى: {نَسْتَعِينُ }

الجمهور على فتح النون، وقُرِىء بكسرها وهي لغة"(2).

قوله تعالى: {الضَّالِّينَ }

"والجمهور على ترك الهمز في {الضَّالِّينَ } ، وقرأ أيوب السختياني بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في العرب"(3)

قوله تعالى: {فِيهِ ظُلُمَاتٌ}

---

(1) التبيان 2/ 1031

(2) التبيان1/ 7

(3) التبيان 1/ 11

"والجمهور على ضم اللام، وقد قريء بإسكانها تخفيفا، وفيه لغة أخرى بفتح اللام"(1)

قوله تعالى: {وَقُودُهَا النَّاسُ } .(2)

"الجمهور على فتح الواو: وهو الحَطب،وقُريء بالضم:وهو لغة في الحطب"(3)

قوله تعالى: {هَذِهِ الشَّجَرَةَ}(4)

"وقرىءفي الشاذ هذه {هَذِهِ الشَّيرَةَ}، وهي لغة أبدلت الجيم فيها ياء لقربها منها في المخرج"(5)

قوله تعالى: {اهْبِطُوا}(6).

"الجمهور على كسر الباء وهي اللغة الفصيحة، وقرىء بضمها وهي لغة"(7)

قوله تعالى: {سُئِلَ مُوسَى }(8)

"والجمهور على همز {سئل }، وقد قرىء{سيل }، بالياء وهو على لغة من قال: سِلْتَ تَسَال، بغير همزة"(9).

---

(1) التبيان 1/ 35

(2) البقرة من الآية 24

(3) التبيان 1/ 41

(4) البقرة من الآية 35

(5) التبيان 1/ 52

(6) البقرة من الآية 36

(7) التبيان 1/ 53

(8) البقرة من الآية 108

(9) التبيان 1/ 104

قوله تعالى: {وَيُهْلِكَ }(1)

"وقرىء بفتح الياء واللام وهي لغة ضعيفة جدا"(2)

قوله تعالى: {عَسَيْتُمْ }(3)

"الجمهور على فتح السين لأنه على فعل تقول عسى مثل رمى

ويقرأ بكسرها وهي لغة، والفعل منها عَسِيَ مثل: خَشِيَ، واسم الفاعل: عَسٍ، مثل عَمٍ، حكاه ابن الأعرابي"(4).

قوله تعالى: {التَّابُوتُ}(5)

"أصل، ووزنه: (فَاعُول)، ولا يعرف له اشتقاق، وفيه لغة أخرى (التابوه) بالهاء، وقد قرىء به شاذا»(6)

وهكذا يظهر عناية العكبري بتوجيه القراءات على لغة العرب، فقد أوردها في مواطن كثيرة مستشهدا بها على القراءات القرآنية المشهورة والشاذة، وربما علل لتلك اللغة، وربما استجادها، وربما ضعفها وانتقدها.

ثالثًا: التوجيه الصرفي.

---

(1) البقرة من الآية 205

(2) التبيان 1/ 167

(3) البقرة من الآية 246

(4) التبيان 1/ 196

(5) البقرة من الآية 248

(6) التبيان 1/ 198

نستطيع أن نقول: إن هذا الكتاب حوى كثيراً من المسائل الصرفية التي كانت ترد تبعًا لتوجيه لفظة من كلمات القرآن في قراءة من القراءات التي وردت في هذا الكتاب، وكان العكبري يستطرد في بعض الألفاظ حتى يظن القارئ أن ذلك كتابا في الصرف ، وربما أطال في مسائل ليست من شأن الكتاب، ومن ذلك ما يلي:

"{أَوَّل } هي(أَفْعَلُ) وفاؤها وعينها واوان عند سيبويه، ولم يتصرف منها فعل لاعتلال الفاء والعين، وتأنيثها أُوْلَى الأصل، كما خُرِّج وُقِّتْ ووُجُوه ؛ كراهية اجتماع الواوين

وقال بعض الكوفيين: أصل الكلمة من: وَأَلَيَئِل: إذا نجا، فَأَصْلُها:أَوْأَل، ثم خُفِّفت الهمزة بأن أبدلت واوا، ثم أُدْغمت الأولى فيها، وهذا ليس بقياس، بل القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة أن تلقى حركتها على الساكن قبلها وتحذف.

وقال بعضهم: من آل يَؤول فأصل الكلمة: أَأْول، ثم أخرت الهمزة الثانية فجعلت بعد الواو، ثم عمل فيها ما عمل في الوجه الذي قبله فوزنه الآن (أَعْفَل) وأصلها وُولَى، فأبدلت الواو همزة لانضمامها ضما لازما ولم تخرج "(1)

" {خَطَايَاكُم } هو جمع خَطِيئة، وأصله -عند الخليل- خَطَائِئى بهمزتين، الأولى منهما مكسورة وهي المنقلبة عن الياء الزائدة في خَطِيئَة، فهو مثل صحيفة وصحائف

---

(1) التبيان1/ 58، وانظر: الكتاب 3/ 195،والمقتضب 1/ 151،والمنصف 2/ 202. ووذكر ابن دريد أنّ من العلماء من يرى أن ّأوّل على وزن " فوعل " وأصله " وَوْوَل " قُلبت الواو الأوَلى همزة لتوالي الأمثال ثمّ أُدغمت الواو الثّانية في الثالثة فصار اللفظ أوّل بوزن: فَوْعَل. انظر: الجمهرة 3/ 363 وشرح الشّافية للرّضي 3/ 340.

فاستثقل الجمع بين الهمزتين فنقلوا الهمزة الأولى إلى موضع الثانية فصار وزنه (فَعَالَى) وإنما فعلوا ذلك لتصير المكسورة طرفا، فتنقلب ياء فتصير (فَعَالِي) ثم أبدلوا من كسرة الهمزة الأولى فتحة، فانقلبت الياء بعدها ألفا كما قالوا في: يالهْفيويا أَسَفي، فصارت الهمزة بين ألفين فأبدل منها ياء لأن الهمزة قريبة من الألف، فاستكرهوا اجتماع ثلاث ألفات فخطايا (فَعَالَى) ففيها على هذا خمس تغييرات: تقديم اللام عن موضعها، وإبدال الكسرة فتحة، وإبدال الهمزة الأخيرة ياء، ثم إبدالها ألفا، ثم إبدال الهمزة التيهي لام ياء.

وقال سيبويه: أصلها: خَطائيء، كقول الخليل إلا أنه أبدل الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها، ثم أبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفا، ثم أبدل الهمزة ياء فلا تحويل على مذهبه.

وقال الفراء: الواحدة خطية بتخفيف الهمزة والإدغام، فهو مثل مَطِيَّة ومَطَايا"(1)

"{أشياء} في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ }

قال العكبري: " الأصل فيها عند الخليل وسيبويه: شيئاء بهمزتين بينهما ألف، وهي (فَعْلَاء) من لفظ:شَيء، وهمزتها الثانية للتأنيث، وهي مفردة في اللفظ، ومعناها الجمع مثل: قَصْبَاء وطَرْفَاء، ولأجل همزة التأنيث لم تنصرف، ثم إن الهمزة الأولى التيهي لام الكلمة قدمت فجعلت قبل الشين كراهية الهمزتين بينهما ألف خصوصا بعد الياء، فصار وزنها (لَفْعَاء)، وهذا قول صحيح لا يرد عليه إشكال.

---

(1) التبيان 1/ 66، وفي المسألة بحث طويل في كتاب المنصف لابن جني 2/ 54، وانظر: الخصائص 3/ 5، والإنصاف2/ 805، المسألة رقم 116، وشرح المفصل 9/ 117.

وقال الأخفش والفراء: أصل الكلمة شَيِّء مثل: هَيِّن، على (فَيْعِل)، ثم خففت ياؤه كما خففت ياء هَيِّن، فقيل: شَيء كما قيل:هَـيْن، ثم جمع على: (أَفْعِلَاء)، وكان الأصل: أَشْيِاء، كما قالوا: هَيْنٌ، وأَهْوِنَاء، ثم حذفت الهمزة الأولى، فصار وزنها (أَفْعَاء)، فلامها محذوفة. وقال آخرون: الأصل في شىء: شَيِىء، مثل: صَدِيق، ثم جمع على:أَفْعِلاء، كأَصْدِقاء وأَنْبِياء، ثم حذفت الهمزة الأولى.

وقيل: هو جمع شَيء من غير تغيير كبيت وأبيات، وهو غَلَط ؛ لأن مثل هذا الجمع ينصرف، وعلى القول الأول يمتنع صرفه لأجل همزة التأنيث، ولو كان أفعالا لانصرف، ولم يسمع أشياء منصرفة البتة، وفي هذه المسألة كلام طويل موضعه التصريف"(1).

وإذا طالعنا كتب الصرف رأينا هذه المسائل كما ينقلها الشيخ هنا، وقد استشعر استطالته لمسألة (أشياء) فأحال على كتب الصرف، وما في كتب الصرف هو ما ذكره الشيخ بزيادات بسيطة، وقد عرض الشيخ الكثير من المسائل الصرفية استطرد فيها بما لا يعني الكتاب من قريب أو بعيد ، ومن ذلك:

- ثُبَات: جمع: ثُبة، أصلها وتصغيرها(2).
- تصريف مَعَايِش(3).

---

(1) التبيان 1/ 463، أصل هذه المسألة في كتاب سيبويه 2/ 379، 380، ثم توسع فيها بعد هذا، وانظر: المنصف2/ 94، وشرح المفصل 5/ 110، وشرح الملوكي 376، والإنصاف في مسائل الخلاف2/ 812، المسألة118، والممتع513.

(2) التبيان 1/ 371

(3) التبيان 1/ 558

- الأصل في عَمِين (1).
- مفرد آلَاء (2).
- مفرد الآصَال(3).
- الأَرَاذِل ومفرده (4).
- أصل لَواقِح (5).
- عِضِين (6).
- أصل أَنَاسِي (7).

وغير ذلك من المسائل(8)، وهكذا تناثرت مسائل الصرف في هذا الكتاب بشكل كبير، ما بين توسع واستطراد، أو إشارة وتعليق.

---

(1) التبيان 1/ 578

(2) التبيان 1/ 579

(3) التبيان 1/ 610

(4) التبيان 2/ 694

(5) التبيان 2/ 780

(6) التبيان 2/ 787

(7) التبيان 2/ 988

(8) انظر التبيان 2/ 1051، 1100، 1140، 1241، 1244، 1245.

ثالثاً: نقد بعض القراءات.

انتقد العكبري الكثير من القراءات وضعفها معللا لكل ذلك، ومنها:

- قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا}(1). قال العكبري: " الجمهور على كسر التاء، وقريء بضمها، وهي قراءة ضعيفة جدا، وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القاريء، وذلك أن يكون القاريء أشار إلى الضم تنبيها على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة.

وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركها بالضم إتباعا لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف.

ومثله ما حكي عن امرأة رأت نساء معهن رجل فقالت: أَفِي السو تتنته بفتح التاء وكأنها نوت الوقف على التاء ثم ألقت عليها حركة الهمزة فصارت مفتوحة.

- ومنها قراءة قوله تعالى: " {يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا}(2) قال العكبري: "روى أبوزيد الأنصاري أن بعضهم قرأ بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة وهي قراءة بعيدة، إذ ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة، لا سيما وقبل الضمة كسرة، وقد يؤول على أنه وقف على مذهب من قال هذه افعوا، فتقلب الألف في الوقف واوا، فإما أن يكون لم يضبط الراوي حركة الباء، أو يكون سمى قربها من الضمة ضما"(3).

- ومنها قراءة (ظَلَم) بفتح الظاء على تسمية الفاعل في قوله تعالى: {لَا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعًا عَلِيمًا }(4)، قال: " وقريء

---

(1) البقرة 34

(2) البقرة من الآية 276

(3) التبيان 1/ 224

(4) النساء الآية 148

{ظَلَمَ} بفتح الظاء على تسمية الفاعل، وهو منقطع والتقدير: لكن الظالم فإنه مفسوح لمن ظلمه أن ينتصف منه، وهي قراءة ضعيفة"(1).

- ومنها قوله تعالى: {لا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ}(2) قال:" يقرأ بتخفيف الدال وإسكان العين يقال: عدا يعدو إذا تجاوز الحد.ويقرأ بتشديد الدال وسكون العين وأصله: تعتدوا، فَقَلبَ التاء دالا وأدغم، وهي قراءة ضعيفة ؛ لأنه جمع بين ساكنين، وليس الثاني حرف مد"(3)

---

(1) التبيان 1/ 402

(2) النساء من الآية 154

(3) التبيان 1/ 403

رابعًا: موقفه من توجيهات من سبقوه.

فيما سبق أشرنا إلى تضعيفه لكثير من القراءات، وفيما يأتي يشار إلى نقده لبعض التوجيهات النحوية واللغوية لآي القرآن الكريم ، فقد انتقد العكبري بعض آراء النحاة وتوجيهات المعربين، محتجا ومعللا لكل ما يذكره من نقد واعتراض، ومن ذلك:

- انتقاده تجويز المازني نصب (الناس) في نحو {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} (1)، قال: "...وأجاز المازنى نصبه، كما يجيز يا زيدٌ الظريفَ، وهو ضعيف لما قدمنا من لزوم ذكره، والصفة لا يلزم ذكرها"(2)

- ومنه أيضًا إعراب قوم {يَسْمَعُون } صفة ، و{منهم } الخبر في قوله تعالى: {أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ} (3)

قال: " و {يسمعون } خبر كان، وأجاز قوم أن يكون يسمعون صفة لفريق و{منهم } الخبر، وهو ضعيف"(4).

- ومن ذلك إعراب {نفسه } في قوله تعالى: {وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ} (5)،

---

(1) البقرة من الآية 21

(2) التبيان 1/ 38

(3) البقرة الآية 75

(4) التبيان 1/ 80

(5) البقرة الآية 130

قال : " و {نفسه } مفعول سفه، لأن معناه جهل تقديره إلا من جهل خلق نفسه أو مصيرها.وقيل: التقدير سفه بالتشديد وقيل التقدير في نفسه.

وقال الفراء: هو تمييز، وهو ضعيف لكونه معرفة "(1)

- ومن ذلك العامل في قتال، في قوله تعالى:{يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}(2)

قال العكبري: "... هو بدل من الشهر بدل الاشتمال، لأن القتال يقع في الشهر،

وقال الكسائى: هو مخفوض على التكرير، يريد أن التقدير: عن قتال فيه وهو معنى قول الفراء؛ لأنه قال: هو مخفوض بعن مضمرة، وهذا ضعيف جدا ؛لأن حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار.

وقال أبوعبيدة: هو مجرور على الجوار، وهو أبعد من قولهما، لأن الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة "(3)، وقد ذهب العكبري في هذا الكتاب إلى الاعتراض على الكثير من التوجيهات الإعرابية لكثير من الآيات(4)، وهو محل بحث واسع، لا يتسع هذا البحث إلا لنماذج منه أشرت إليها فيما سبق.

---

(1) التبيان1/ 117

(2) البقرة من الآية 217

(3) التبيان 1/ 174

(4) انظر على سبيل المثال التبيان: 1/ 204، 208، 218، 228، 250، 268، 286، 315، 319، 327، 350، 351، 368، 424، 443، 451، 453، 471.

وفي المسائل الصرفية:

عند قوله تعالى:{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ}(1)

قال: "أصل قِيْلَ: قُول، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وكسرت القاف لتنقلب الواو ياء كما فعلوا في أَدْلٍ... ومنهم من يقول: نقلوا كسرة الواو إلى القاف، وهذا ضعيف لأنك لا تنقل إليها الحركة إلا بعد تقدير سكونها، فيحتاج في هذا إلى حذف ضمة القاف وهذا عمل كثير "(2)

ومن ذلك: انتقاده ثلاثة أقوال في أصل (آية) عند تناول قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} (3)

. قال: "... وقيل أصلها أَيَيَة، ثم قلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها،

وقيل: أصلها آيَيَة، بفتح الأولى والثانية، ثم فعل في الياء ما ذكرنا، وكلا الوجهين فيه نظر ؛ لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف

وقيل أصلها أَيِيَة على (فَاعِلَة)، وكان القياس أن تدغم فيقال: ايَّة مثل دَابَّة إلا أنها خففت كتخفيف كَيْنُونة في:كَيِّنُونة، وهذا ضعيف ؛ لأن التخفيف في ذلك البناء كان لطول الكلمة"(4).

---

(1) البقرة من الآية 11

(2) التبيان 1/ 27

(3) البقرة الآية 39

(4) التبيان 1/ 56

خامساً: موقفه من آراء المدرستين: البصرية، والكوفية.

الذي يطالع توجيهات العكبري للآيات القرآنية في هذا الكتاب على ضوء المذهبين النحويين البصري والكوفي يستطيع أن يسجل الملاحظات الآتية :

أولاً: النزعة البصرية الواضحة للعكبري فقد اعتمد آراء البصريين في الكتاب من أوله إلى نهايته ولم يخالفهم إلا في النزر اليسير.

ثانياً: رد كثيرًا من آراء الكوفيين التي جاءت في كتابه هذا، واعترض على عدد كبير من توجيهاتهم، ولم يتردد في رد بعضها بمخالفتها رأي البصريين.

ثالثًا: يورد العكبري أحيانًا آراء الكوفيين ولا يحدد موقفه منها بالقبول أو الرفض، وإن كان القارئ يلمح في كثير منها عدم الرضى خاصة عندما يكون الرأي الكوفي مخالفًا لقول الكوفيين.

رابعًا: القول المعتمد عند العكبري هو قول البصريين، وربما يورد قول الكوفيين على سبيل الذكر في آخر المسألة من باب التجويز أو العلم بالشيء.

وفيما يلي أمثلة لما سبق من ملاحظات:

- (إياك) في قوله تعالى: (إياك نعبد وإياك نستعين)، فـ(إيا) عند الخليل وسيبويه اسم مضمر والكاف حرف خطاب، و عند الكوفيين (إياك) بكمالها اسم، وقد رده صاحبنا فقال: ".وقال الكوفيون إياك بكمالها اسم، وهذا بعيد لأن هذا الاسم يختلف آخره بحسب اختلاف المتكلم والمخاطب والغائب فيقال: إِيَّاى وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ "(1)

---

(1) التبيان 1/ 7

- (ذلك) في قوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ}، ذا اسم إشارة والألف من جملة الاسم عند البصريين، وقال الكوفيون: الذال وحدها هي الاسم والألف زيدت لتكثير الكلمة، وقد رده العكبري قائلاً: "...وقال الكوفيون الذال وحدها هي الاسم، والألف زيدت لتكثير الكلمة، واستدلوا على ذلك بقولهم: ذه أمة الله، وليس ذلك بشيء؛ لأن هذا الاسم اسم ظاهر، وليس في الكلام اسم ظاهر على حرف واحد حتى يحمل هذا عليه، ويدل على ذلك قولهم في التصغير:ذيَّا فردوه إلى الثلاثي، والهاء في ذِهِ بدل من الياء فيذِىْ"(1).

- (بلى) في قوله تعالى: { {بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً} }(2).

قال العكبري: " والياء من نفس الحرف، وقال الكوفيون:هي بل زيدت عليها الياء وهو ضعيف"(3)

- (الربا) في قوله تعالى: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا}(4)

قال العكبري: " ولام الربا واو ؛ لأنه من رَبَا يَرْبُو، وتثنيته رِبَوان، ويكتب بالألف، وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء قالوا: لأجل الكسرة التيفي أوله وهو خطأ عندنا"(5).

- قوله تعالى {مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ}(6)

---

(1) التبيان1/ 14

(2) البقرة من الآية 81

(3) 1/ 82

(4) البقرة من الآية 275

(5) التبيان1/ 223

(6) آل عمران من الآية 179

قال العكبري: " خبر كان محذوف تقديره: ما كان الله مريدا لأن يذر، ولا يجوز أن يكون الخبر ليذر؛ لأن الفعل بعد اللام ينتصب بأن فيصير التقدير: ما كان الله ليترك المؤمنين على ما أنتم عليه، وخبر كان هو اسمها في المعنى، وليس الترك هو الله تعالى.

وقال الكوفيون: اللام زائدة والخبر هو الفعل، وهذا ضعيف ؛ لأن ما بعدها قد انتصب ، فإن كان النصب باللام نفسها فليست زائدة، وإن كان النصب ب أَنْ فَسُدَ لما ذكرنا"(1).

وسار العكبري على هذا في رد الكثير من آراء الكوفيين(2).

وقد كان يورد رأى الكوفيين – كما أسلفت- ثم لا يعلق عليه، وكان يورده بعد الاحتجاج برأى البصريين وتوجيههم،أو بعد الاحتجاج لرأي البصريين، ومن ذلك:

في قوله تعالى: {ولا الضالين}.

قال: " لا زائدة عند البصريين للتوكيد ، وعند الكوفيين هي بمعنى غير، كما قالوا: جئت بلا شيء، فأدخلوا عليها حرف الجر فيكون لها حكم غير،

وأجاب البصريون عن هذا بأن لا دخلت للمعنى فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام"(3)

في قوله تعالى: {نُزُلٍا مِّنْ عِندِ اللهَّ } (4)

---

(1) التبيان 1/ 314

(2) انظر على سبيل المثال: 1/ 327، 346، 395، 413، 2/ 1263.

(3) التبيان 1/ 10

(4) آل عمران من الآية 198

قال: " مصدر وانتصابه بالمعنى ؛ لأن معنى لهم جنات أى: ننزلهم، وعند الكوفيين هو حال أو تمييز "(1)

إلى غير ذلك(2).

سادسًا : موقف العلماء من آراء العكبري.

عرض السمين الحلبي في كتابه الدر المصون لعلوم الكتاب المكنون لكثير من الآراء والتوجيهات التي ذكرها أبو البقاء، فوافقه في بعض، وعارضه في بعض آخر، وقد كانت موافقاته كثيرة، وسوف أعرض هنا لبعض المخالفات والاعتراضات فقط:

في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهَّ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ }(3).

قال العكبري: " (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، وما قبله الخبر، أو هو مرتفع بالجار قبله على ما تقدم.

و(مَن) هنا نكرة موصوفة و(يقول) صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى الذي ؛ لأن الذي يتناول قوما بأعيانهم، والمعنى هاهنا على الإبهام"(4)

وقد اعترض عليه السمين فقال – بعد أن نقل القول السابق -: " وهذا منه غيرُ مُسَلَّم لأن المنقولَ أن الآية نَزَلَت في قوم بأعيانهم كعبد الله بن أُبَيّ ورهطِه"(5).

---

(1) التبيان 1/ 323

(2) التبيان 1/ 338، 366، 414، 607، 2/ 725، 802،779، 965، 1049، 1237.

(3) البقرة من الآية 8

(4) البقرة1/ 24

(5) الدر المصون1/ 81، وفيه: وقال الأستاذ الزمخشري: "إن كانَتْ أل للجنس كانت "مَنْ" نكرةً موصوفة كقوله: {مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ} وإن كانَتْ للعهد كانت موصولةً"، وكأنه قَصَد مناسبةَ الجنسِ للجنسِ والعهدِ للعهد، إلاَّ أن هذا الذي قاله غيرُ لازم، بل يجوز أن تكونَ أل للجنسِ وتكونَ "مَنْ" موصولةً، وللعهدِ ومَنْ نكرةً موصوفةً/ .

في قوله تعالى: {فَنَادتْهُ الملائِكَة }(1)

الجمهور على إثبات تاء التأنيث لأن الملائكة جماعة، وكره قوم التاء ؛ لأنها للتأنيث، وقد زعمت الجاهلية أن الملائكة إناث، فلذلك قرأ من قرأ: {فَنَادَاه}، بغير تاء، والقراءة به جيدة ؛ لأن الملائكة جمع. وما اعتلوا به ليس بشيء ؛ لأن الإجماع على إثبات التاء في قوله: {فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ}. ووهم السمين الحلبي فنسب إلى أبي البقاء رد قراءة من قرأ بغير التاء، ولم يقل به أبوالبقاء، وقد حكم على قراءة من قراء بالتاء بأنها قراءة جيدة

قال السمين: "...وتجرَّأ/ أبوالبقاء على قراءة الأخوين فقال: "وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، فلذلك قرأ مَنْ قرأ: "فناداه" بغير تاءٍ، والقراءةُ به غيرُ جيدة لأنَّ الملائكةَ جمعٌ، وما اعتلُّوا به ليس بشيء، لأنَّ الإجماع على إثبات التاء في قوله: {وَإِذْ قَالَتِ الْمَلاَئِكَةُ}. وهذان القولان الصادران من أبي البقاء وغيرِه ليسا بجيدين، لأنها قراءاتان متواتران، فلا ينبغي أن تُردَّ إحداهما البتة"(2).

فكلمة (غير) مقحمة في النص، لأن قوله: «وما اعتلوا به ليس بشيء...» هو قول العكبري نفسه، كما هو واضح في نصه السابق.

إلى غير ذلك من المناقشات والاعتراضات والمسائل التي وردت في كتاب(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)

والحمد لله رب العالمين.

---

(1) آل عمران من الآية39

(2) الدر المصون1/ 1217

الخاتمة:

وبعد: فقد عرضت لموقف العكبري رحمه الله تعالى من القراءات القرآنية في هذا الكتاب، ولم أكن أعني بموقفه رفضه أو قبوله للقراءة فحسب، بل رأيت أن الموقف أشمل، وقد حوى -كما سبق- كل ما يتعلق بالقراءة، من قبول ورد، وتوجيه نحوي أو تصريفي أو لغوي، وموقفه من آراء من سبقه، وموقف بعض المتأخرين من آرائه، وقد انتهي البحث إلى هذه النتائج.

1- العكبري رحمه الله عَلَم من أعلام العربية والقراءات، تبين ذلك في قدرته على حشد المسائل وإيراد الآراء وأدلتها، وضبط منهجه رغم أنه مكفوف البصر يملي من محفوظه.

2- كان الكتاب مُعنى بتوجيهات القراءات القرآنية إعرابا كما ذكر مؤلفه.

3- ورد في الكتاب الكثير من الآراء، كما تعددت الآراء في توجيه الكثير من المسائل، واختلفت أحيانا في آية واحدة.

4- لم يكتف المؤلف بالتوجيه الإعرابي كما يتبادر إلى الذهن من عنوان الكتاب، بل تجاوز ذلك إلى إيراد مسائل الصرف، واللغة بشكل جلي وواضح.

5- لم تخرج أدلة العكبري عن أدلة السابقين من نحو القياس والسماع وأدلة المنطق المعروفة.

6- شاع في الكتاب الكثير من الاستطراد في مسائل فرعية، لا تمت للتوجيه المباشر بصلة، خاصة في مسائل الصرف.

7- كان العكبري جريئا في رد القراءات القرآنية لمخالفتها لبعض الأقيسة النحوية، بل وغَلَّط القراء واعتبر عددا من القراءات سهوا من القراء ووهمًا في عدد لا بأس به من القراءات.

8- كان لكتابه هذا أثر واضح فيمن جاء بعده من العلماء، فقد نهلوا منه: وافقوه، وخالفوه، واستدركوا عليه، وزادوا وأنقصوا.

9- لا نستطيع أن نقول: إن العكبري أتى على كل الآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة، فقد أهمل عددًا منها، ولعل ذلك يرجع إلى أحد أمرين: أن الرجل كان يملي من ذهنه، وهذا عرضة للنسيان، أو أن ذلك كان لقصد من المؤلف لورود نظائر لما ترك مما لم يترك.

10- لم يكن يُعنى مؤلفه بنسبة القراءات إلى أصحابها، فقد أهمل النسبة في هذا الكتاب بصورة واضحة إلا ما ندر.

المصادر والمراجع:

- تفسير البحر المحيط ـ المؤلف: العلامة أبو حيان الأندلسي ـ، دار النشر / دار الفكر.

- تفسير العز بن عبد السلام تفسير القرآن / اختصار النكت للماوردي

المؤلف: الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي 578 هـ / 660 هـ تحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي.

دار ابن حزم ـ بيروت الطبعة الأولى: 1416 هـ / 1996م

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري 616هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف الإمام شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ: عادل أحمد عبدالموجود، والدكتور: جهاد مخلوف جهاد، والدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري 538-616، تحقيق: الدكتور: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

- إعراب القراءات الشواذ: العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1996م.

- إعراب القرآن: النحاس " أبوجعفر أحمد بن اسماعيل ت 338هـ" تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط2، مطبعة النهضة العربية، بيروت، 1988م.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986

- جمهرة اللغة: ابن دريد، طبعة جديدة بالاوفسيت، مكتبة المثنى، بغداد.

- الحجة في علل القراءات السبع، أبوعلي الفارسي تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف، ود.عبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط1، مطابع الهيأة العامة المصرية للكتاب، 1981م.

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق وشرح د.عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت،1977م.

- الخصائص: ابن جني " أبوالفتح عثمان ت 392هـ" تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

- دراسات في علم الصرف، د.عبدالله درويش، ط2، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1962م.

- السبعة في القراءات: ابن مجاهد " أبوبكر أحمد بن موسى ت 324هـ" تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

- شرح الشافية: الرضي الاسترابادي " محمد بن الحسن ت686هـ" تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.

- شرح المفصل ابن يعيش " موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ" عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1973م.
- الكتاب: سيبويه " أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ" تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- المتبع في شرح اللمع، العكبري، دراسة وتحقيق، د.عبدالحميد حمد محمد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994م.
- مجاز القرآن: أبوعبيدة "معمر بن المثنى اليتمي ت 210هـ" عارضه باصوله وعلق عليه د. محمد فؤاد سزكين، ط1، الناشر الخانجي، مصر، 1954-1962م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1966م.
- معاني القرآن للأخفش " سعيد بن مسعدة ت 215هـ" تحقيق د.فائز فارس، ط2، الكويت 1981م.
- معاني القرآن للفراء " أبوزكريا يحيى بن زياد ت 207هـ" تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.